بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

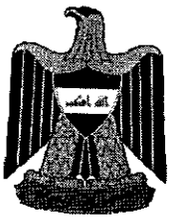

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

العدد : ٢٨/اتحادية/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

المدعي : وزير الاعمار والاسكان والبلديات العامة/إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان أحمد عواد كاظم و فلاح محمد موسى .

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب/إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم .

الادعاء :

أدعى وكيل المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٢٨/اتحادية/٢٠١٩) واستناداً الى احكام المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ (أولاً وثانياً) ونبين لمحكمتكم الموقرة ما يلي : ١. سبق وان ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء (ق/٢/١٦٠٤١) في (٢٠١٨/٥/٢) ومرفقه قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين) . ٢. بعد دراسة فحوى ومضمون القانون أعلاه تمت إجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابنا المرقم (٤١٩٦) في (٢٠١٨/٩/٣٠) والذي تضمن (ان اسم القانون ومضمونه يتعارض مع مضمون نص المادة (٦/أولاً) باعتبار أنه يستهدف كل ما هو من شأنه حماية تلك الشريحة وبالتالي فأن تخصيص القطعة يتعارض مع الاسباب الموجبة لتشريع القانون ، كما أن المؤسسات البلدية ممولة ذاتياً وان الزامها بتخصيص قطعة أرض يثقل كاهلها وخصوصاً ان ما يزيد من (٦٠%) من تلك المؤسسات تعاني من العجز المالي وتقوم بممارسة مهامها بضوء ما يخصص لها من منح سنوية من الخزينة العامة كما وان الشريحة مدار البحث كانت ولا زالت من الشرائح المشمولة بالتخصيص لانطباق صفة الوظيفة العامة كما ان تلك الشريحة كانت وما زالت ضمن الشرائح المشمولة بالتخصيص وانطباق صفة الوظيفة العامة وان شريحة الموظفين هي من الشرائح المشمولة بالتخصيص من عام ٢٠٠٥ ولغاية الآن . ٣. اجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية/بكتابها المرقم (ق/٢/٣٥١٢٢) في (٢٠١٨/١٠/٩) والمتضمن إمكانية الطعن في نص

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – 00964770677419
البريد الالكتروني
ص . ب ٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BO 55566

المادة (٦) من القانون مدار البحث أمام محكمتكم الموقرة استناداً الى نص المادة (٩٣/ثالثاً) من الدستور . ٤. تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابنا المرقم (٣٦٣٤) في (٢٠١٨/١٢/١١) والذي تضمن لا يمكن إقامة دعوى أمام محكمتكم الموقرة لكون محكمتكم تقبل النظر بالدعاوى حينما يكون موضوعها مخالف لنص دستوري ، أجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية/بكتابها المرقم (ق/٢/٤٤٧١٣) في (٢٠١٨/١٢/٢٥) والذي تضمن بأن الموضوع يتعلق بقضايا ناشئة عن تطبيق قانون اتحادي بحسب ماجاء في البند (ثالثاً) من المادة (٩٣) من الدستور وأن رأينا المشار اليه أعلاه مجانب للصواب وأكدت الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها آنفاً بإمكانية إقامة دعوى امام محكمتكم الموقرة ولما ورد أعلاه ، طلب وكيل المدعي من المحكمة الاتحادية العليا إلزام المدعى عليه بإلغاء القانون المذكور آنفاً للأسباب والمبررات المشار اليها أعلاه مع تحميل المدعى عليه كافة المصاريف وأتعاب المحاماة ، أجاب وكيلا المدعى عليه على عريضة الدعوى بلائحة جوابية مؤرخة في (٢٠١٩/٥/٥) بأن وكيل المدعي لم يبين النص الدستوري الذي يدعي مخالفة القانون له . كما يشير وكيل المدعي في الفقرة (٢) من لائحة الدعوى الى تعارض نص المادة (٦/أولاً) من القانون موضوع الدعوى مع الاسباب الموجبة لتشريع القانون ونبين أن تعارض نصوص القانون فيما بينها يقع خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا التي نصت عليها المادة (٩٣/أولاً) من الدستور ، ويشير وكيل المدعي في الفقرة (٣) من لائحة الدعوى الى كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء حول امكانية الطعن في نص المادة (٦) من القانون أمام محكمتكم الموقرة ثم يختم دعواه بالطلب بالزام المدعى عليه بإلغاء القانون موضوع الدعوى مما يقتضي تكليف وكيل المدعي بحصر دعواه وان النص أو القانون محل الطعن جاء خياراً تشريعياً لمجلس النواب وفقاً لأحكام المادة (٦١/أولاً) من الدستور في تشريع القوانين الاتحادية ولا يشكل عبئاً مالياً كما يذهب وكيل المدعي . لذا وللأسباب المتقدمة طلب من المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى مع تحميل المدعي مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة . وبعد اكمال التبليغات عينت المحكمة موعداً للمرافعة في الدعوى وفي اليوم المعين حضر عن المدعي وكيله الموظف الحقوقي فلاح محمد موسى بموجب وكالته المربوطة في ملف الدعوى كما حضر وكيل المدعى عليه بموجب وكالته المربوطة في ملف الدعوى وبوشر بالمرافعة الحضورية والعلنية . كرر وكيل المدعي ما جاء في لائحة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعى عليه كافة المصاريف وأتعاب المحاماة كما كرر وكيل

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – 00964770677419
البريد الالكتروني
ص . ب ٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BO 55566

المدعى عليه ما جاء في اللائحة الجوابية المؤرخة في (٢٠١٩/٥/٥) وطلب رد الدعوى مع تحميل المدعي المصاريف كافة واتعاب المحاماة وعليه وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأفهم قرار الحكم علناً .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد بأن المدعي وزير الاعمار والاسكان والبلديات العامة إضافة لوظيفته يطعن بموجب دعواه بعدم دستورية القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٨ (قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين) بداعي تعارض حكم المادة (٦/أولاً) منه ، والتي تقضي بإلزامه إضافة لوظيفته بتخصص قطعة أرض سكنية للمعلم والمدرس والمشرف والمرشد التربوي ، وذلك مع الاسباب الموجبة للقانون المذكور التي تقضي بحماية تلك الشريحة . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان وجود تعارض بين المادة (٦/أولاً) من القانون المذكور مع اسبابه الموجبة والطلب من المحكمة الاتحادية العليا الغاؤه بالكامل يخرج النظر فيه عن اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ . وبناء عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف وأتعاب محاماة وكيل المدعى عليه ومقدارها مئة الف دينار وصدر قرار الحكم بالاتفاق باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا وأفهم علناً في ٢٠١٩/٥/٢٧ .

العضو جعفر ناصر حسين	العضو فاروق محمد السامي	الرئيس مدحت المحمود
العضو محمد صائب النقشبندي	العضو اكرم احمد بابان	العضو أكرم طه محمد
العضو حسين عباس ابو التمن	العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	العضو عبود صالح التميمي

زهراء

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – 00964770677419
البريد الالكتروني
ص . ب ٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BO 55566